

القدمة

لقد وهبنا الله أم النعم، أي الحياة، سواء في ذلك الحياة الجسدية والحياة الفكرية والحياة الأخلاقية، إلا أن الحياة لا تستوي من تلقاء نفسها، إذ أن الله وهبنا إياها تاركاً لنا أمر صيانتها وتطويرها والسعي نحو كمالها. ولا ريب أن الملكات العقلية هي أسمى ما وهب الله الإنسان، ومن ثم فقد جُبل الإنسان على حب المعرفة والتقصي والتحري والبحث.

وتمثل ملحمة (كلكاش) أقدم سرديّة مكتوبة عرفها الإنسان، فهي تروي رحلات ملك شاب، نصفه إنسان ونصفه الآخر إله، وبسبب فقدانه رفيقه (انكيديو)، طفق يجوب العالم بحثاً عن جواب لسؤاله: لم نموت؟ كيف يُمكن تغادي الموت؟ ولم ينفك عن التساؤل عن كل ما يُحيط به من ظواهر.

والمعرفة القانونية تُعدّ مشاعاً بين الافراد، قاصيهم ودانيهم، إذ تمدنا خبراتنا الخاصة ومشاهدة التلفزيون وقراءة القصص بطرف من تلك المعرفة، على أن الاستزادة منها تبقى شأناً خاصاً، إذ قد يستثير القانون فضول الكثيرين مما يجعلهم يرغبون بالاستزادة من المعرفة القانونية، ناهيك عن يدرسه دراسة معمقة تفصيلية.

وإذا كانت الفلسفة هي محاولة فهم الواقع عن طريق التفكير، والدراسة المعمقة لفرع من فروع المعرفة البشرية ومنها القانون، فإنه ينظر الى القانون والفلسفة على أنهما نمطين فكريين متلازمين من حيث النشأة، إذ كان نمو وتطور أحدهما مواكباً لتطور الآخر، وهو الشيء الذي يجعل هدفهما متشابهاً، إذ أن كليهما يهتمان بالبحث ويعتمدان على التأمل والمعرفة.

ومن ثم فإن محاولة إدراك طبيعة القانون الوضعي هي عمل فلسفي، وفلسفة القانون هي القانون الوضعي حين يكون محلاً لفكر التأمل من قبل المشتغلون بالقانون، فهي من ميدان الدراسات القانونية أولاً وأخيراً، فالفكر القانوني هي فلسفة القانون التي يقوم بها القانونيين لا الفلاسفة.

ودراسة الفكر القانوني، يُمثل المرحلة الأولى من مراحل فلسفة القانون، لذا يرى البعض أنه يجب أن يُدرّس في المراحل الأولى من الدراسة الجامعية لطلبة القانون بهدف اعداد عقل الطالب وتنمية ملكاته لتقبل الدراسة التفصيلية لفروع القانون المختلفة، في حين يرى البعض الآخر أن دراسة هذا العلم يجب أن تكون في الصفوف المنتهية من الدراسة الجامعية لطلبة القانون، بعد أن يكون الطالب قد أحاط علماً بفروع القانون وأحكامه المختلفة بتعمق وتقصي، بما يتيح له الكشف عن الاتجاهات الرئيسة للفكر القانوني التي يستطيع على هديها أن يحكم على الأمور حُكماً مبنياً على تقدير علمي سليم.

ففي إنكلترا - على سبيل المثال - يُدرّس هذا العلم في خاتمة دراسة الحقوق بصورة فلسفية عميقة للمسمو بها إلى درجة من التجريد والاستقراء المنطقي والتعمق العلمي تتفق مع حالة من أتم دراسة القانون ووعى فروعهِ وتفصيلاته ولم يبق إلا أن يستخلص ما فيه من فلسفة ويرد أحكامه التفصيلية إلى المذاهب والاتجاهات الرئيسية، والجزئيات إلى أصول عامة مشتركة في علم المدخل لدراسة القانون.

إلا أننا في هذه المرحلة الدراسية الأولية ارتأينا أن نزود الطلبة بالقدر الأدنى من تلك التفصيلات وبما يتيح لهم التعمق فيها في سني دراستهم اللاحقة، خاصة إذا ما علمنا أن القانون الوضعي برمته ومبنى فكرته الفلسفية يقوم على أساس استهداف ثلاث غايات كبرى هي حسب تسلسل الأهمية، تحقيق أمن المجتمع واستقرار المعاملات فيه، تحقيق العدل، ودعم التقدم والتطور والابداع في المجتمع.

إذ لا صحة للاعتقاد السائد لدى كثير من الناس بأن علم القانون إنما يتشكل من مجرد النصوص المثبتة في متون القوانين، إذ أن الواقع يُفصح وبوضوح عن عدم صحة هذا الاعتقاد بالمرّة، إذ أن علم القانون أوسع من ذلك بكثير.

وستكون دراستنا لهذا المنهج المختصر والابتدائي على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمادة الفكر القانوني

المبحث الثاني: مراحل تطور الفكر القانوني

المبحث الثالث: أمثلة تطبيقية